واما التركيب المعتبر في منع الصرف فالمراد به التركيب المزجي وهو
جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تا التانيث ولم يختم
بويه ولهذا القيد اشار بقوله المختوم بغير ويه كبعلبك علم
بلده مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلده ثم
جعل اسما واحدا ومنعا من الصرف للعلميه والتركيب المزجي
وحضرموت علم لقطر باليمن من حضر وموت ثم جعل اسما واحدا
ومنعا من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبد الله علما
والاسنادي المسمى به كتابط شرا اما الاول فلانه بعد العلميه في حكم
الاضافه والاضافه تجعل غير المنصرف او في حكمه كما مر فلا تصلح
سببا لمنع الصرف واما الثاني فان الاعلام المشتمله على الاسناد
من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلميه
وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على الاشهر
ومثله ما ركب من الاعداد كخمسة عشر والظرف نحو هو ياتينا
صباح مسا والاحوال نحو هو جاري بيت بيت فان ذلك كله
من قبيل المبنيات ايضا ولا يمنع التركيب المذكور الصرف الا
مع العلميه لانه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذا لم يكن
معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا واما الالف والنون
الزايدتان لكونهما من حروف الزوايد فيمنعان الاسم الصرف
لمشابهتهما الالف في التانيث في امتناع دخول تا التانيث عليهما
وكونهما زايدتين معا ومجيهما بعد استيفا الاصول فان كانا في اسم
غير صفه فيمنعان مع العلميه كعمران بكسر اوله وعثمان لتحقق
مشابهتهما بها حينيذ من حيث امتناع دخول التا عليهما بخلاف
ما اذا لم يكن الاسم علما فانه لم يمتنع دخول التا عليه نحو سعدان
وسعدانه ومرجان ومرجانه وان كانا في صفه فيمنعان
مع الصفه بشرط ان لا يقبل التا لتحقق المشابهه بالف التانيث

في امتناع

التانيث في امتناع دخول التا كسكران وعطشان وسياتي الكلام
على ذلك واما العجمه المانعه من الصرف فالمراد بها ان تكون الكلمه
من اوضاع العجميه اي بان تكون من اوضاع غير العرب سوا كانت
من اوضاع الفرس والروم او الهند والافرنج او غير ذلك كابرهيم
واسمعيل واسحق ويعقوب بل وضع جميع اسما الانبيا صلوات
الله تعالى وسلامه عليهم اجمعين العجميه لانها من اوضاع
غير العرب وتعرف عجمة الكلمه بنقل الايمة لها وبخروجها عن
وزن الاسما في اللسان العربي او بان يجتمع فيها من الحروف ما لا
يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او القاف
كمنجنيق الا الاربعه منها وهم محمد وصالح وشعيب وهود صلى
الله عليهم وسلم اجمعين فانها عربيه ولهذا صرفت والحق بها
في الصرف نوح ولوط لخفتهما وشمل عموم المستثنى منه ادم
فيكون اعجميا كازر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري
في الكشاف وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن
افعل وبو يلة تحريرهم تصغيره على اويدم وجمعه على اوادم
ويشترط فيها اي العجمه اي كونها موثره في منع الصرف امران
احدهما ان يكون الاسم الذي فيه العجمه علما في اللغه العجميه
حتى لا تجري عليه العرب حكما من احكام العجم اذا استعملته
لانه لو لم يكن علما لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف
او الاضافه او التنوين او غيرهما فتضعف فيه العجمه
فلا تصلح سببا لمنع الصرف ولذلك صرف نحو لجام وبحوه
مما هو اسم جنس اعجمي وتصرفت فيه العرب بالاضافة
والتعريف بال بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم
علميته في العجميه بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم

Copyright © King Saud University